

يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 10 يونيو 2019

مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج لا يزال ضعيفاً في شهر مايو

القاهرة، 10 يونيو، 2019: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر مايو من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمعدّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمّعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص المصري.

وتعليقاً على استطلاع مؤشر مديري المشتريات في مصر، قال دانيال ريتشاردز، الخبير الاقتصادي في بنك الإمارات دبي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

"شهد القطاع الخاص غير المنتج للنظ في مصر انكماشاً في شهر مايو، حيث هبط مؤشر مدراء المشتريات (PMI) التابع لبنك الإمارات دبي الوطني من 50.8 نقطة في شهر إبريل إلى 48.2 نقطة. وكانت قراءة شهر إبريل هي المرة الأولى منذ شهر أغسطس العام الماضي التي يسجل فيها المؤشر قراءة أعلى من 50.0 نقطة، لكن رغم أن هذا أصبح أمراً اعتيادياً خلال العامين الماضيين فلم ينجح المؤشر في تسجيل نتائج إيجابية متتالية. واصل القطاع الخاص تحمل عبء الإصلاحات الاقتصادية المستمرة في مصر، وسيظل على الأرجح تحت ضغط خلال نفس الفترة. في حين أن تراجع نمو الأسعار في الأشهر الأخيرة - انخفض مؤشر سعر المستهلك إلى 13% على أساس سنوي في شهر إبريل - أتاح بعض الفرصة لالتقاط الأنفاس، فإن إصلاحات الدعم القادمة وتجديد التوقف في دورة القطع الخاصة بالبنك المركزي تعني أن الظروف لا تزال صعبة أمام الشركات الخاصة.

"كان الانخفاض إلى ما دون 50 نقطة مدفوعاً بكل من الإنتاج والطلبات الجديدة، حيث شهد كلاهما انخفاضات معتدلة مقارنة بالشهر السابق، بعد توسع سجله في شهر إبريل. هذا وتقلصت طلبيات التصدير الجديدة بوتيرة أسرع، حيث أشارت الشركات المشاركة إلى تدهور النشاط السياحي.

وفي محاولة لدعم الطلب، واصلت الشركات تخفيض أسعارها، مع انخفاض أسعار المنتجات للشهر الثاني على التوالي. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة نمو تكاليف المشتريات بما يتماشى مع التضخم، فمن المرجح أن تتسارع في الأشهر المقبلة حيث تؤدي إصلاحات الدعم الجديدة إلى رفع أسعار الطاقة والوقود. وسيستمر هذا في الضغط على هوامش أرباح الشركات، وهو ما ينعكس في انخفاض المخزونات وانخفاض التوظيف الذي انخفض بأسرع معدل منذ شهر أكتوبر 2017.

"على الرغم من أن الشركات المصرية الخاصة ستظل تحت ضغط خلال أشهر الصيف، إلا أننا نحفظ بتوقعاتنا بأن الظروف ستتحسن. فزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من شأنها أن تعزز الطلب، وبعض من الإصلاحات الاقتصادية الأصعب قد مرت بالفعل. وبشاركنا الرأي الشركات المشاركة في الدراسة، حيث توقع 38% زيادة النشاط خلال العام المقبل."

النتائج الرئيسية لدراسة شهر مايو هي كالتالي:

- زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج بمعدل ضعيف نسبيًا
- مؤشر PMI يتماشى مع متوسط الدراسة
- تراجع متواضعة في الإنتاج والطلبات الجديدة

هبط مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 50.8 نقطة في شهر إبريل إلى 48.2 نقطة في شهر مايو، وأشار إلى تدهور طفيف في أحوال القطاع بعد تحسن طفيف في الشهر السابق. وجاءت قراءة مؤشر PMI متنسقة بشكل كبير مع متوسط السلسلة.

تراجع الإنتاج بالشركات غير المنتجة للنفط في مصر خلال شهر مايو، لتنتهي بذلك التحسن الملحوظ المسجل في شهر إبريل. ومع ذلك، فقد كانت تراجع النشاط التجاري متواضعا، وجاء مرتبطًا في الغالب بتراجع المبيعات في ظل انخفاض معدل إقبال العملاء.

كما انخفض إجمالي الطلبات الجديدة بمعدل متواضع في شهر مايو. وبعد زيادة الطلب على مدى شهرين، جاء التراجع الأخير أبطأ مما هو مسجل في شهر فبراير. في الوقت ذاته امتدت فترة تراجع طلبات التصدير الجديدة إلى تسعة أشهر، وأفادت الشركات بنقص العقود الأجنبية.

أدت صعوبة أوضاع التشغيل إلى تخفيض الشركات مخزونها خلال شهر مايو، وذكر بعض أعضاء اللجنة أن هناك صعوبات في الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون في ظل ضعف الطلب. بالرغم من ذلك، أفادت الشركات بتدهور هامشي آخر في أداء الموردين.

كما تراجعت معدلات التوظيف في شهر مايو بأسرع وتيرة منذ شهر أكتوبر 2017. ومع ذلك، فقد كان هذا مرتبطًا بالأساس بترك الموظفين لوظائفهم للعمل في شركات أخرى.

وظلت ضغوط الأسعار متواضعة نسبيًا في منتصف الربع الثاني. بالرغم من تسارع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج منذ شهر إبريل، فقد ظل أضعف بشكل كبير من معظم تاريخ الدراسة. وأفادت الشركات بوجود ارتفاعات متعددة في الأسعار، بما في ذلك المعادن والمواد الغذائية والبنزين والكهرباء وفواتير المياه. إلا أن هذا لم يمنع الشركات من تخفيض أسعار منتجاتها للمرة الرابعة في خمسة أشهر.

و أخيرًا، تراجعت توقعات مستقبل الإنتاج بشكل طفيف في شهر مايو، حيث أثر تراجع الإنتاج على ثقة الشركات. على الجانب الآخر، كان مستوى الثقة الإجمالية أقوى من أواخر 2018.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 3 يوليو 2019 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) /
04:15 (بالوقت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +971 42307807
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971 44507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-2070-646-237
بريد إلكتروني: david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
IHS Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما 31 مارس 2019 بلغ مجموع أصول المجموعة 525.8 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 143 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي ايه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 234 فرعاً إضافة إلى 1076 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا وتركيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي شريك أول رسمي في مجال الخدمات المصرفية لإكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعينين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و PMITM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.